الناس حول الحرب

وجهات نظر من 16 بلداً

ICRC

مسألة مركزية

جنباً إلى جنب مع المبادرة العالمية «الناس حول الحرب» التي تنفذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 16 بلداً، أجرى ثمانية من شركاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في بلدانهم العديد من دراسات «الناس حول الحرب» على نطاق أضيق. لمزيد من المعلومات، يمكنك زيارة مواقع هؤلاء الشركاء على شبكة الإنترنت: الصليب الأحمر الأسترالي، والصليب الأحمر الكندي، والصليب الأحمر الدنماركي، والصليب الأحمر الفنلندي، والصليب الأحمر الإيطالي، والصليب الأحمر الهولندي، والصليب الأحمر النرويجي، والصليب الأحمر السويدي.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
The International Committee of the Red Cross
19, Avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 F +41 22 733 20 57
www.icrc.org
© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر/ كانون الأول 2016

صورة الغلاف: M. Saman/Magnum Photos for ICRC
الرسوم التوضيحية: Yona Lee SA

مقدمة

بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إن الإصغاء إلى آراء الناس يمثل جزءاً أساسياً من عملنا على الخطوط الأمامية. ويعكس تقرير «الناس حول الحرب 2016»، الذي يستند إلى دراسة عالمية أجرتها في الفترة من حزيران/ يونيو إلى أيلول/ سبتمبر مؤسسة وين/غالوب انترناشيونال وشركاؤها المحليون، آراء 17 ألف شخص في 16 بلداً. وتُعد النتائج مطمئنة ومثيرة للقلق على حد سواء.

ويأتي هذا التقرير في وقت حرج. فقد عصفت النزاعات المسلحة بالعقدين الماضيين، وكان لها عواقب وخيمة. وتمزق نزاعات اليوم مناطق شاسعة من العالم. وعلى نحو ما أظهرته الدراسة، أصبح عدد متزايد من الناس يتقبلون مقتل المدنيين باعتباره جزءاً لا يمكن تفاديه من تكلفة الحرب. وفي الوقت نفسه، أصبحت فعالية اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي تسعى قواعدها إلى حماية المدنيين والمحتجزين والجرحى أثناء النزاعات، موضع شك ربما أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. وهذه اتجاهات تثير القلق.

ولكن في الوقت نفسه، هناك اتفاق شبه عالمي على أن لكل شخص الحق في الرعاية الصحية أثناء النزاعات. وهناك أغلبية ساحقة بالقدر نفسه ترفض الهجمات على المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين في مجال الرعاية الصحية وتدينها.

سبق لي أن زرت مناطق النزاع في سورية، واليمن، ونيجيريا، وأفغانستان، ورأيت بنفسي الآثار الوحشية التي تخلفها الهجمات على المدنيين وعلى المستشفيات والخدمات الحيوية الأخرى. وردد الأشخاص الذين تحدثت إليهم العديد من الآراء التي ألقى هذا التقرير الضوء عليها. ويعتقد غالبية الأشخاص الذين شملتهم الدراسة في البلدان المتضررة من النزاعات أنه يجب أن تكون هناك قيود على كيفية خوض الحروب. ويبدو أن النتائج تشير إلى أن أولئك الذين عانوا أسوأ ما في الحرب يعتقدون أنه يمكن للقواعد إنقاذ الأرواح. وينبغي أن تلهمنا هذه النتائج جميعاً لبذل مزيداً من الجهد لضمان احترام قواعد الحرب.

ويبدو أيضاً أن الناس يعتقدون أن للقادة العسكريين والزملاء المقاتلين أقوى تأثير على سلوك المقاتلين. ويؤكد هذا الأمر أهمية الدور المتفرد الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الانخراط في حوار مع جميع الأطراف، وزيادة مستوى الوعي بقوانين الحرب – المعروفة أيضاً باسم القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، إذا أردنا تعزيز الاعتقاد في القانون، فإنه يجب على الدول أن تضمن أن جميع من ينتهكونه يخضعون للمساءلة.

إن قواعد الحرب تفرض قيوداً. فالحروب بلا قيود هي حروب بلا نهاية. والحروب بلا نهاية تعني معاناة لا نهاية لها. وعلينا ألا نسمح لأنفسنا بألا نحرك ساكناً أمام معاناة البشر.

I. Malla/ICRC

Neil Bonner

وجهة نظري

جيل ديولي، مصور صحفي

على مدار عقد من الزمان، عملت مصوراً أقوم بتوثيق الآثار المدمرة للحرب على المدنيين. ومن أنغولا إلى غزة، ومن العراق إلى كمبوديا شهدت كيف أن الحرب الحديثة تدمر الأجساد والعقول والحياة.

في عام 2011، بينما كنت أعمل في أفغانستان، قُدِّر لقصتي الشخصية أن تحاكي القصص التي كنت أوثقها، ففي قندهار، وطأت بقدمي أحد الألغام الأرضية. وأوشك الحادث على قتلي، وأسفر عن تعرضي لبتر ثلاثي.

وقضيت عاماً في المستشفى للتعافي مما لحق بي من إصابات. وقد تبدلت حياتي على نحو فاق ما يمكن استيعابه، إذ أخبروني أنني لن أتمكن من المشي مرة أخرى أو العيش دون الاعتماد على غيري. غير أن المعجزة تحققت، فبعد ثمانية عشر شهراً، عدت إلى العمل. وبدأت أدرك أن إصابتي قد أعطتني منحة، فقد أكسبتني مزيداً من التعاطف مع من كنت أقوم بتصويرهم والتفهم لأحوالهم.

ويتمثل أحد أهم الأمور في عملي في إفراد وقت للإنصات الحقيقي للقصص الشخصية للسكان المتضررين من النزاع. ويقدم تقرير «الناس حول الحرب 2016» نظرة عميقة للطريقة التي ينظر بها الناس إلى الحرب وما هو المزيد الذي يتعين القيام به للحد من آثار الحرب على المدنيين.

وبعد تماثلي للشفاء، عدت إلى أفغانستان. وفي مركز الأطراف الاصطناعية التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر هناك، التقيت عتيق الله البالغ من العمر سبع سنوات، الذي كان يجري تركيب ساق اصطناعية له. فقبل بضعة أشهر، وطأ لغماً أرضياً عندما كان في طريقه إلى المدرسة، ما أدى إلى فقده أحد ذراعيه وإحدى ساقيه. وكم كان مؤلماً أن أرى صبياً، كان من المفترض أن يلعب مع أصدقائه، يكافح من أجل التحرك بضع خطوات.

لماذا ما أزال أقوم بالعمل الذي أقوم به؟ الإجابة بسيطة: بسبب أطفال مثل عتيق الله. فبينما كنت ألتقط صورة له، تأملت في الألم الذي أعانيه في كل يوم، سواءً الجسدي منه أم النفسي، وتساءلت في نفسي لماذا يجب على صبي صغير مثله أن يتعرض لما أقاسيه، لا لشيء سوى لأنه كان ذاهباً إلى المدرسة.

في كل يوم، هناك الآلاف من الأطفال الذين قد يتعرضون للإصابة مثل عتيق الله. وفي وقت تشهد فيه العديد من المناطق صراعات ويتم تجاهل قواعد السلوك على نحو متزايد، يتعين علينا أن نسلط الضوء على أهمية احترام قوانين الحرب من أجل حماية أرواح المدنيين.

P.-J. De Pue/ICRC

من الضروري احترام قواعد الحرب من أجل منع معاناة المدنيين.

الناس حول الحرب 2016

في الفترة بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2016، طُلب من أكثر من 17 ألف شخص في 16 بلداً إبداء رأيهم بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بالحرب. وأجرت مؤسسة وين/غالوب انترناشيونال وشركاؤها تلك الدراسة في البلدان المعنية. وترد بعض الأسئلة نفسها على النحو الذي طُرحت به في الدراسة في الصفحات التالية، جنباً إلى جنب مع الرسوم التوضيحية infographics التي توضح تقسيم إجابات من شملتهم الدراسة. وقد طُرح عدد من الأسئلة نفسها أيضاً في آخر دراسة عن الناس حول الحرب، والتي أجريت في عام 1999، أي قبل نحو 20 عاماً، ما يتيح إجراء بعض المقارنات مع مرور الوقت.

النتائج الرئيسية

- الناس الذين يعيشون في البلدان المتضررة من الحرب يعتقدون أن القانون له أهميته. ويعتقد أكثر من ثلثي من شملتهم الدراسة أنه ما يزال من المنطقي أن تفرض قيود على الحرب. وما يزال نحو نصف الذين شملتهم الدراسة في البلدان المتضررة من النزاعات يعتقدون أن اتفاقيات جنيف تحول دون تفاقم الحروب.
- تلقي نتائج الدراسة الضوء على أن العنف ضد الرعاية الصحية أمر غير مقبول. ويرى أكثر من ثلاثة أرباع الذين شملتهم الدراسة أن الهجوم على المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين في مجال الرعاية الصحية هو أمر خاطئ.
- بالمقارنة بعام 1999، هناك درجة أعلى من القبول بين الناس الذين يعيشون في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا أن موت المدنيين في مناطق النزاع يُعد جزءاً من الحرب لا يمكن تفاديه.
- على مدار العقدين الماضيين، كان هناك تحول في المواقف العامة لدى الناس تجاه التعذيب. ويذكر ثلثا الأشخاص الذين شملتهم الدراسة في عام 2016 أن التعذيب أمر خاطئ. غير أنه عندما سُئلوا تحديداً عما إذا كان من الممكن أن يتعرض أحد مقاتلي العدو للتعذيب، فإن عدد الناس الذين لم يوافقوا على هذا الأمر جاء أقل مما كان عليه في عام 1999. بالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة كبيرة في عدد الناس الذين لا يعرفون الإجابة أو يفضلون عدم الإجابة.
- هناك فصل بين الرأي العام والسياسات التي تتبعها الدول والمجموعات المسلحة والإجراءات التي تتخذها. وما زالت انتهاكات قوانين الحرب مستمرة - بما في ذلك استهداف المدنيين وعمال الإغاثة والمستشفيات - إلا أن نتائج الدراسة تشير بوضوح إلى أن الغالبية العظمى من الناس يدركون أن هذه الممارسات خاطئة وأنه يجب توفير الحماية للمدنيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية.

دعوات إلى العمل

- نذكر جميع أطراف النزاع، بما في ذلك المجموعات المسلحة من غير الدول، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي باحترام حياة الإنسان وكرامته وكفالة احترامهما. ويجب أن يتوقف تقديم الدعم لأطراف النزاع المسلح على امتثالها للقانون.
- يجب على الدول والمجموعات المسلحة إظهار المزيد من الإرادة السياسية لإيجاد سبل لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق مساءلة أولئك الذين ينتهكون القانون.
- يمثل حرمان الجرحى والمرضى في النزاعات المسلحة من العلاج الطبي انتهاكاً لقوانين الحرب. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تأخذ في الاعتبار أن الطريقة التي تتصرف بها تجاه الناس، بمن فيهم مقاتلو العدو الجرحى، أو تعاملهم بها هي أمر مهم ويمكن أن تؤثر على تعافي بها المجتمعات المحلية بمجرد انتهاء القتال.
- التعذيب غير قانوني وغير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون. ويُعد التعذيب إهانة للإنسانية ولا يجعل مجتمعاتنا أكثر أمناً. ويجب محاكمة أولئك الذين يمارسون التعذيب ومعاقبتهم.

للمزيد من المعلومات:
www.icrc.org/ar/peopleonwar

البلدان التي أجريت فيها الدراسة

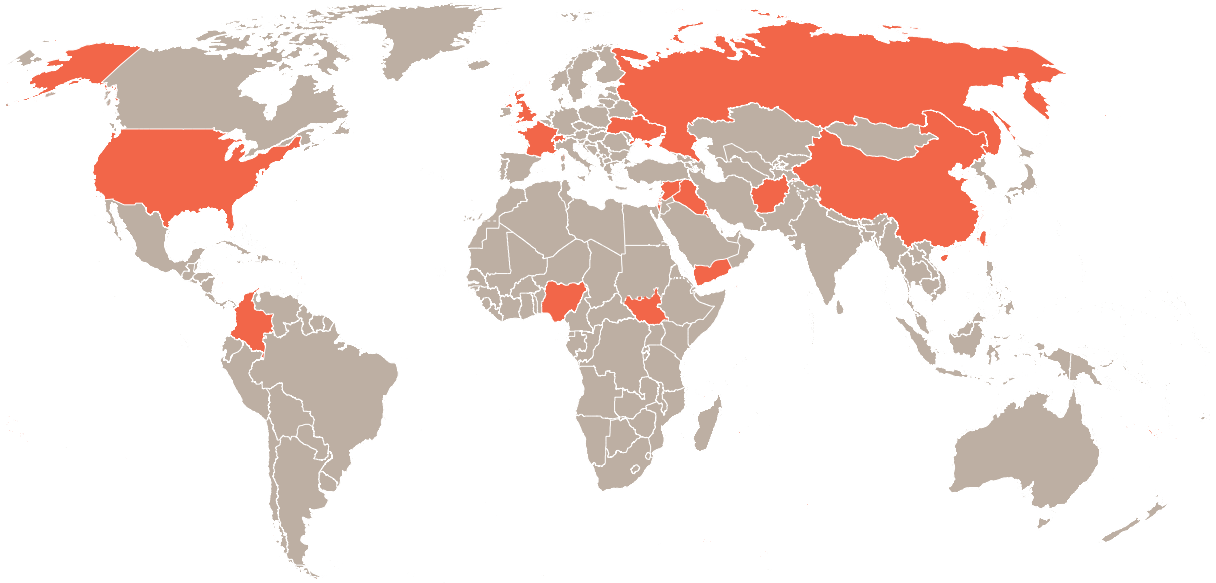

أفغانستان
عانت أفغانستان على مدار عقود من النزاعات وعدم الاستقرار. ولأكثر من 30 عاماً، كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدم الدعم للمجتمعات المحلية ومرافق الرعاية الصحية، وتدير مراكز إعادة التأهيل البدني، وتقوم بزيارة المحتجزين ومساعدتهم على البقاء على اتصال بعائلاتهم.

أوكرانيا
تضررت مناطق شرق أوكرانيا جراء العمليات القتالية على مدار أكثر من عامين. ويستمر النزاع في التأثير على حياة السكان المدنيين.

إسرائيل
ظلت إسرائيل في نزاع مع فلسطين، وذلك منذ إنشائها في عام 1948. ويرجع وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر هناك إلى عام 1967، وتركز الفرق التابعة لها في القدس وتل أبيب على حماية المدنيين، ورعاية المحتجزين في السجون الإسرائيلية والفلسطينية.

جنوب السودان
منذ حصوله على الاستقلال في تموز/ يوليو 2011، يعاني جنوب السودان جراء النزاع وعدم الاستقرار السياسي. وتقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر المساعدة للمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، وتعيد لم شمل الأسر المشتتة بسبب العنف، وتقوم بزيارات لأماكن الاحتجاز.

روسيا
روسيا عضو دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وللجنة الدولية للصليب الأحمر بعثة إقليمية في موسكو منذ عام 1992.

سورية
(السوريون في لبنان)[1]
امتد أثر النزاع في سورية وأزمة الهجرة التي نتجت عنه إلى لبنان. ويقدر عدد السوريين الذين يعيشون هناك حالياً بنحو 1.5 مليون شخص. وتقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر المساعدة للسوريين والمجتمعات المحلية المضيفة في جميع أنحاء البلاد.

سويسرا
سويسرا هي مهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر واتفاقيات جنيف، وهي مقر كثير من المؤسسات الدولية. ويقع المقر الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف.

الصين
الصين واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.[2] ويقع مقر البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لشرق آسيا في بكين منذ عام 2005.

العراق
على مدار عقود، ظل العراق يعاني من تجدد القتال، وأزمات اللاجئين، والعنف الطائفي. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق منذ عام 1980، وينصب تركيزها على رعاية المحتجزين، والأشخاص المفقودين، وتقديم الدعم للمدنيين المتضررين من العنف.

فرنسا
فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وعضو في حلف شمال الأطلنطي (ناتو).[3] وللجنة الدولية للصليب الأحمر مكتب في باريس منذ عام 1996.

فلسطين
يستمر النزاع طويل الأمد مع إسرائيل في التأثير على الحياة اليومية للفلسطينيين. ويركز عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأراضي المحتلة على حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال ورعاية المحتجزين في السجون الإسرائيلية والفلسطينية.

كولومبيا
بعد مضي أكثر من خمسة عقود من النزاع المسلح، ما تزال كولومبيا تواجه مهمة شاقة في تلبية احتياجات السكان الذين تضرروا من العنف. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع منذ أكثر من 40 عاماً.

المملكة المتحدة
المملكة المتحدة عضو دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وعضو في حلف شمال الأطلنطي. وللجنة الدولية للصليب الأحمر بعثة في لندن منذ عام 2003.

نيجيريا
يتأثر الملايين من الأشخاص في نيجيريا جراء النزاع في منطقة بحيرة تشاد، أو الاشتباكات الطائفية، أو العنف في المناطق الحضرية. وتوفر الفرق التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في نيجيريا الحماية للأشخاص المتضررين من العنف وتقدم لهم المساعدة، لاسيما في المناطق الشمالية الشرقية.

وفي هذا التقرير، تم تجميع نتائج الدراسة على النحو التالي:

- الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا:[4] الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وسويسرا.
- البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة: أفغانستان، وكولومبيا، والعراق، وإسرائيل، ونيجيريا، وفلسطين، وجنوب السودان، وسوريا، وأوكرانيا، واليمن.

[1] نظراً للاعتبارات الميدانية، لم يتم إجراء الدراسة في سورية، وأُدرجت آراء السوريين عن طريق إجراء الدراسة في لبنان.
[2] مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة: مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هو أحد الهيئات الست الرئيسية للأمم المتحدة، ومنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين.
[3] الناتو: منظمة حلف شمال الأطلنطي. ويضم الحلف بلدان من أمريكا الشمالية وأوروبا ويلتزم بتحقيق أهداف حلف شمال الأطلنطي.
[4] سواءً كانوا يشاركون في نزاع مسلح أم لا.

الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الوثيقة لا تعني ضمنياً موافقة رسمية، ولا تعبر عن رأي سياسي من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولا تمس حقوق السيادة على الأراضي المذكورة.

وجهات نظر بشأن قواعد الحرب

هل تعتقد أن اتفاقيات جنيف تمنع الحروب من أن تصبح أسوأ أو أنها لا تشكل أي فرق حقيقي؟[1]

منذ عام 1999، شهد عدد الأشخاص الذين يعتقدون أن اتفاقيات جنيف تمنع الحروب من أن تصبح أسوأ تراجعاً ملحوظاً. ومع ذلك، في عام 2016، ما زال ما يقرب من نصف عدد الأشخاص الذين شملتهم الدراسة في البلدان المتضررة من النزاعات يعتقدون أن اتفاقيات جنيف فعالة.[2] وفي العقدين الماضيين، ارتفع عدد الأشخاص الذين لا يعرفون الإجابة أو الذين يفضلون عدم الإجابة.

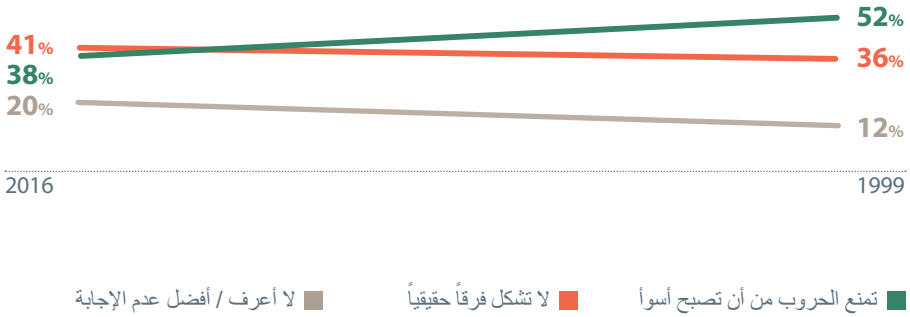

[1] لم يجب على هذا السؤال إلا الأشخاص الذين هم على دراية بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

[2] 49٪ من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة أجابوا بأن اتفاقيات جنيف تمنع الحروب من أن تصبح أسوأ.

إذا لم يحترم المقاتلون قوانين الحرب، هل يعطي هذا الأمر الحق لمقاتلي الطرف الآخر بأن لا يحترموا القوانين أيضاً؟

يعتقد نحو نصف من أجابوا على هذا السؤال أن عدم احترام أحد الأطراف لقوانين الحرب لا يعطي الطرف الآخر الحق في الأمر نفسه. ويكون هذا الأمر صحيحاً بصفة أساسية في البلدان المتضررة من النزاعات.

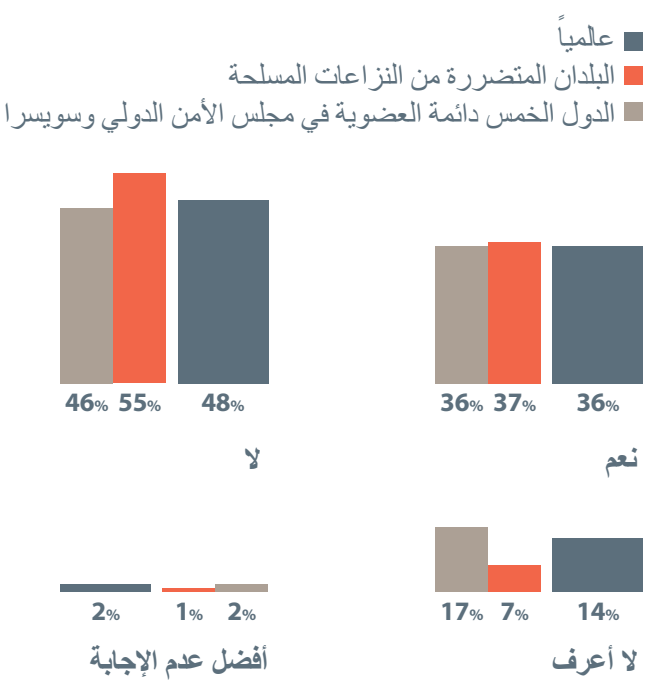

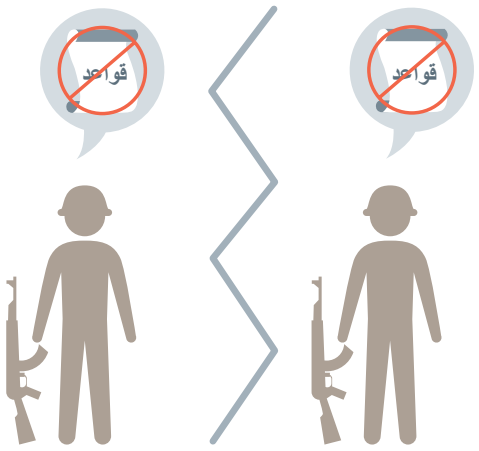

السلوك في الحرب

ماذا عن مهاجمة المقاتلين الأعداء في قرى أو مدن مأهولة بالسكان من أجل إضعاف العدو، واضعاً بعين الاعتبار أنه سيقتل العديد من المدنيين؟ هل هذا أمر خاطئ أم أنه جزء من الحرب؟

يعتقد نحو 6 من أصل 10 أشخاص من جميع من أجابوا على هذا السؤال أن هذا الأمر خاطئ. ويمثل هذا العدد انخفاضاً بنحو 10٪ منذ عام 1999. وهناك تناقض صارخ بين وجهات نظر أولئك الأشخاص في البلدان المتضررة من النزاعات من ناحية، حيث يعتقد ما يقرب من 8 أشخاص من أصل 10 أشخاص أن هذا الأمر خاطئ، والأشخاص الآخرين في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا من ناحية أخرى، إذ لا يتبنى وجهة النظر نفسها سوى نصف عدد من أجابوا على السؤال.[1]

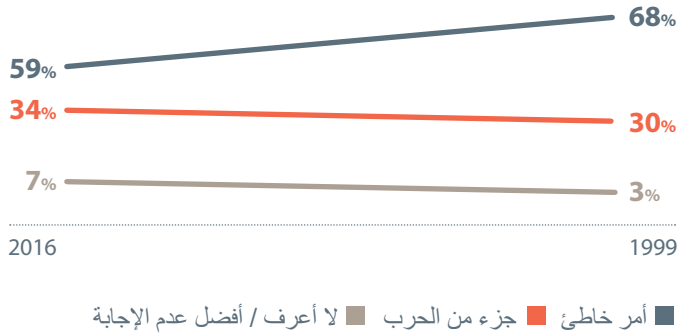

[1] في الدراسة التي أجريت في عام 2016، أجاب 78٪ من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة و50٪ من الأشخاص الذين يعيشون في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا أن ذلك الأمر خاطئ.

ماذا عن مهاجمة المعالم الدينية والتاريخية من أجل إضعاف العدو، هل هذا أمر خاطئ أم أنه جزء من الحرب؟

بصفة عامة، يعتقد غالبية من أجابوا على هذا السؤال أنه أمر خاطئ، لاسيما في البلدان المتضررة من النزاعات.

في بعض الأحيان يتعرض العاملون بالمجال الإنساني للإصابة أو القتل أثناء إيصالهم للمساعدات في مناطق النزاعات. هل هذا أمر خاطئ أم أنه جزء من الحرب؟

بصفة عامة، يعتقد 59% من الأشخاص أنه أمر خاطئ. وفي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا، فإن أكثر من نصف الأشخاص الذين شملتهم الدراسة يعتقدون أنه أمر خاطئ، في حين يعتقد 40٪ منهم أنه جزء من الحرب.

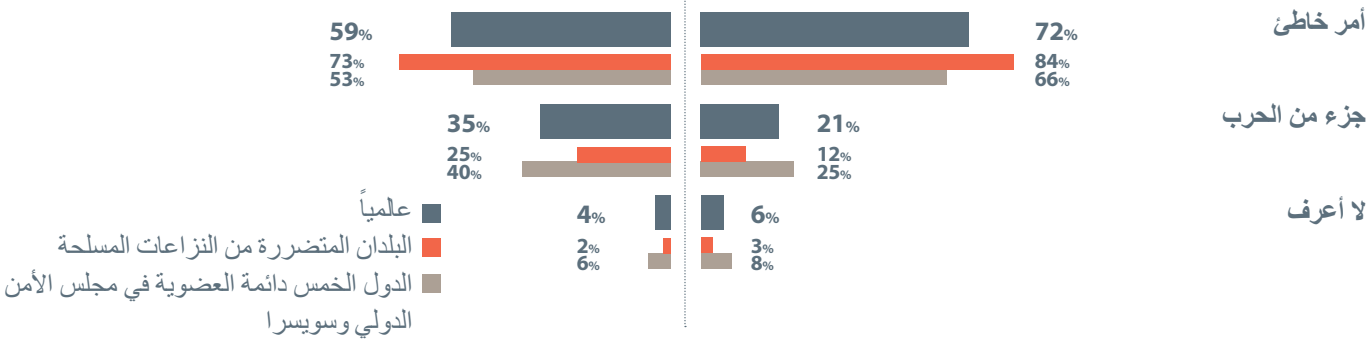

لقد تم اعتماد اتفاقيات جنيف لعام 1949 بعد الحرب العالمية الثانية، أي قبل سبعين سنة من الآن. الحروب اليوم مختلفة جداً، هل لا يزال أمر فرض قيود على الحرب له معنى؟ [2]

بصفة عامة، يعتقد أكثر من ثلثي من أجابوا على هذا السؤال أنه ما يزال من المجدي فرض قيود في الحرب. وترتفع هذه النسبة قليلاً في البلدان المتضررة من النزاعات.

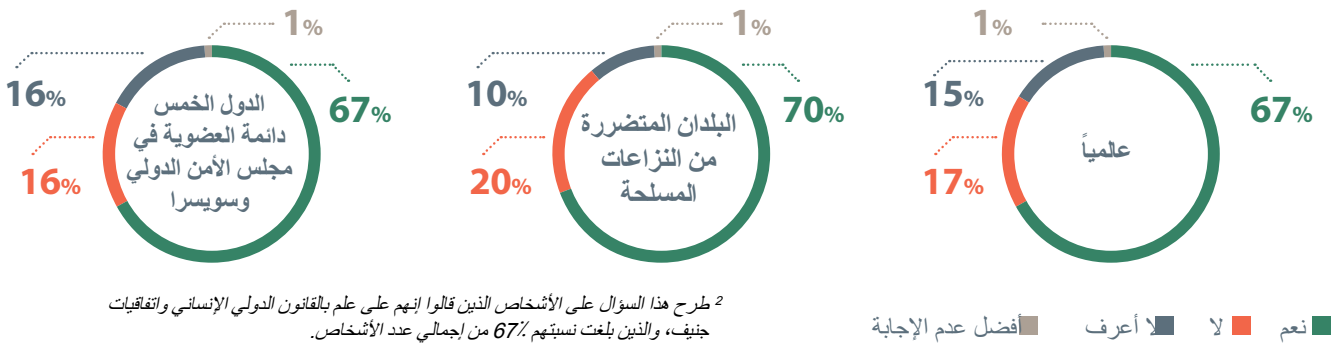

[2] طرح هذا السؤال على الأشخاص الذين قالوا إنهم على علم بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، والذين بلغت نسبتهم 67٪ من إجمالي عدد الأشخاص.

الرعاية الصحية في خطر

لأي مدى تتفق أو لا تتفق مع العبارات التالية؟
لدى كل شخص مصاب أو مريض خلال نزاع مسلح الحق بالحصول على الرعاية الصحية

نحو 9 أشخاص من أصل 10 أشخاص ممن شملتهم الدراسة يوافقون على أن لكل شخص مصاب أو مريض خلال نزاع مسلح الحق في الحصول على الرعاية الصحية. وجميع الأشخاص تقريباً الذين وجه إليهم السؤال في البلدان المتضررة من النزاعات يقولون إنهم يوافقون على ذلك.

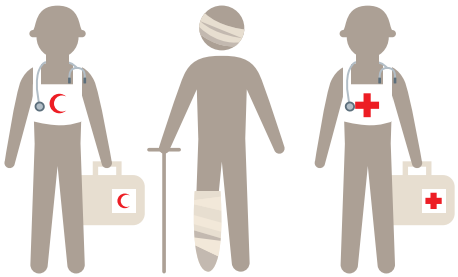

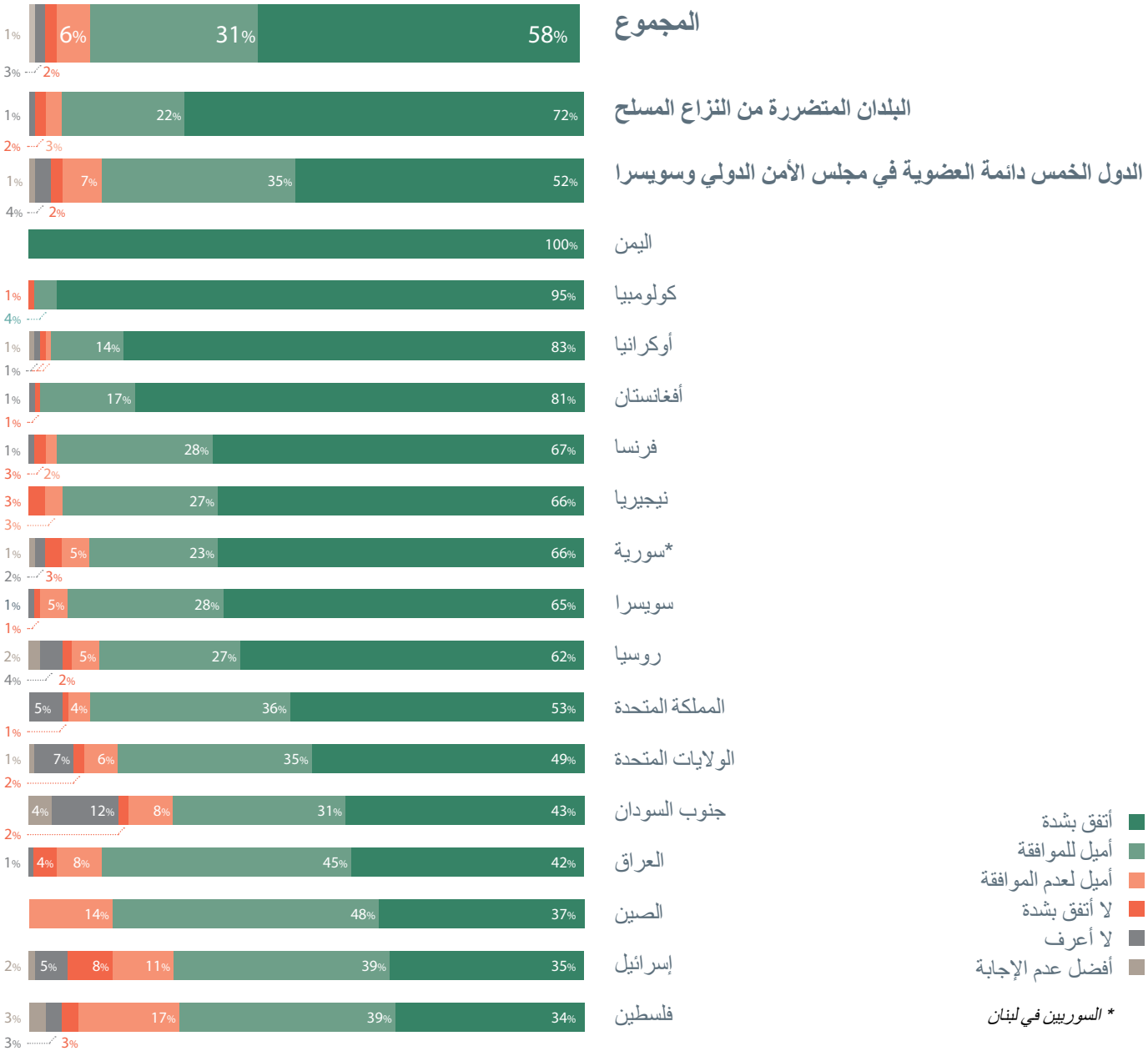

الرعاية الصحية في خطر

ماذا عن مهاجمة المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين في القطاع الصحي من أجل إضعاف العدو، هل هذا أمر خاطئ أم أنه جزء من الحرب؟

أكثر من 8 أشخاص من أصل 10 أشخاص ممن شملتهم الدراسة، لاسيما الأشخاص في البلدان المتضررة من الصراعات، يعتقدون أن هذا أمر خاطئ.

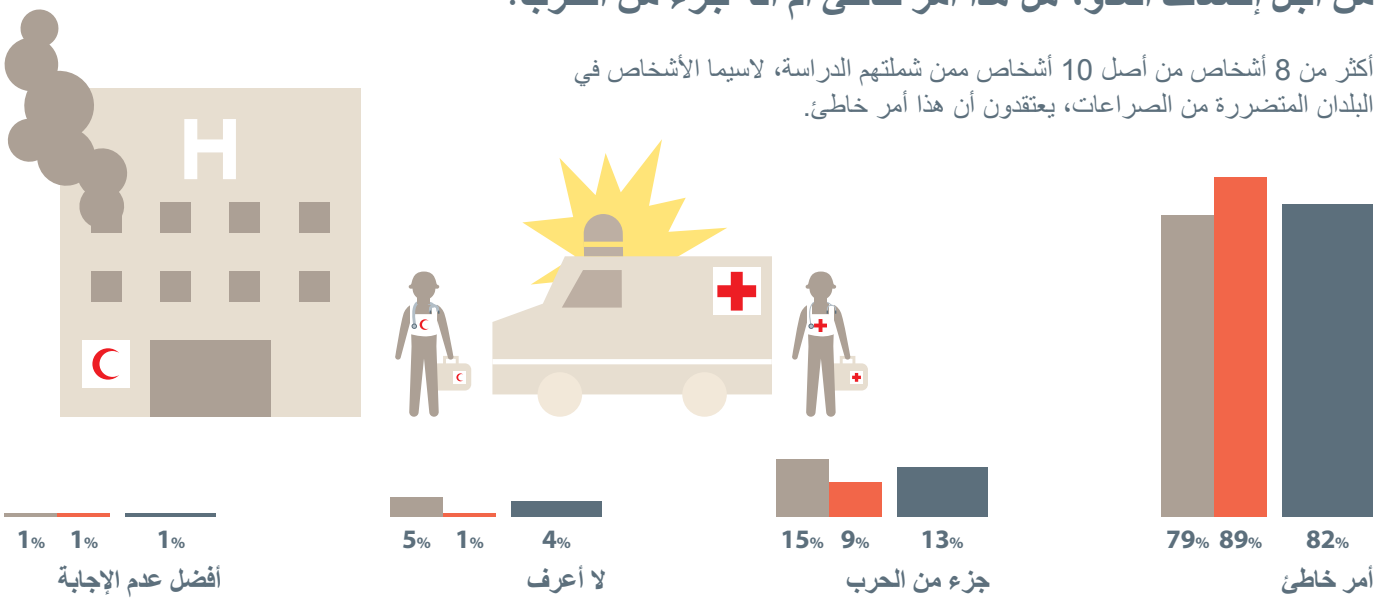

في سياق النزاع المسلح، مالذي يصف وجهة نظرك الشخصية بأفضل صورة؟

أ. يجب على العاملين في القطاع الصحي أن يعالجوا المرضى والمصابين من المدنيين فقط من طرفهم في النزاع.
ب. يجب على العاملين في القطاع الصحي أن يعالجوا المرضى والمصابين من المدنيين من كلا طرفي النزاع.

بصفة عامة، يعتقد 7 أشخاص من أصل 10 أشخاص أنه يجب على العاملين في القطاع الصحي أن يعالجوا المرضى والمصابين من المدنيين من كلا طرفي النزاع.
ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، يعتقد ما يقرب من ربع عدد الأشخاص الذين شملتهم الدراسة أنه يجب على العاملين في القطاع الصحي أن يعالجوا المرضى والمصابين من المدنيين فقط من طرفهم في النزاع.
وهذه النسبة أعلى قليلاً من النسبة في حالة البلدان المتضررة من النزاعات.*

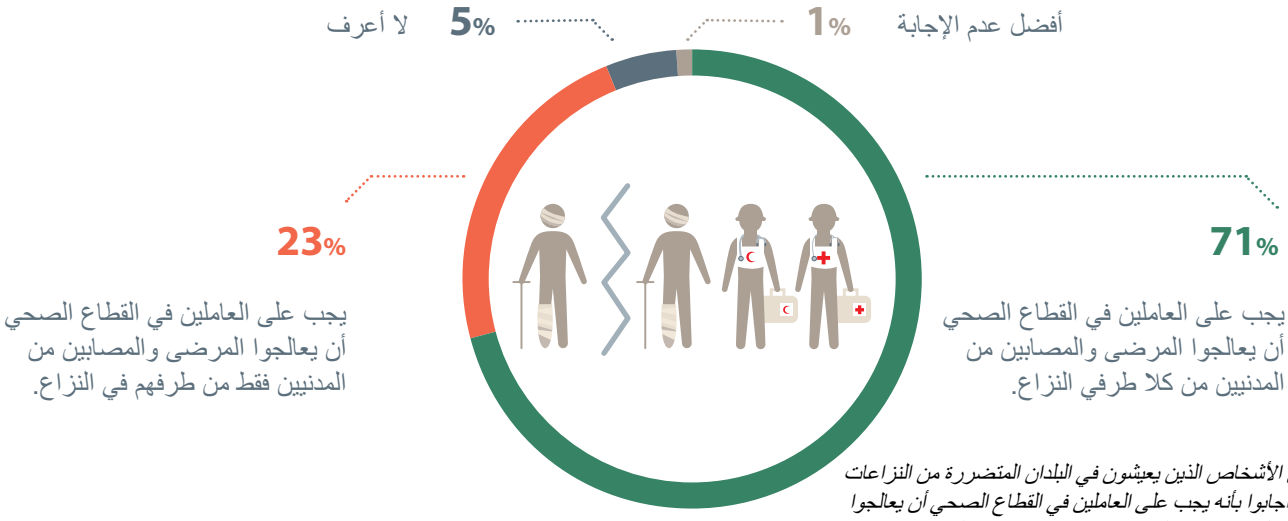

* *25٪ من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة أجابوا بأنه يجب على العاملين في القطاع الصحي أن يعالجوا المرضى والمصابين من المدنيين فقط من طرفهم في النزاع.*

التعذيب

يقول ثلثا الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم إن التعذيب أمر خاطئ. ولكن، مقارنة بعام 1999، يعتقد عدد أكبر بكثير من الأشخاص في عام 2016 أنه يمكن تعذيب المقاتل العدو من أجل الحصول على معلومات.

وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الذين لا يعرفون أو الذين يفضلون عدم الإجابة ارتفاعاً كبيراً. ومن حيث المواقف من التعذيب، كشفت الدراسة عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر في 16 بلداً، على النحو الموضح في الجداول التالية. وهناك نسبة أعلى بكثير من الأشخاص في البلدان المتضررة من النزاعات يوافقون على أنه يمكن تعذيب المقاتل العدو.

ماذا عن التعذيب، هل هذا أمر خاطئ أم أنه جزء من الحرب؟[1]

66% أمر خاطئ
27% جزء من الحرب
5% لا أعرف
2% أفضل عدم الإجابة

هل يمكن أن يتم تعذيب مقاتل العدو المأسور من أجل الحصول على معلومات عسكرية مهمة؟

48% لا
36% نعم
13% لا أعرف
3% أفضل عدم الإجابة

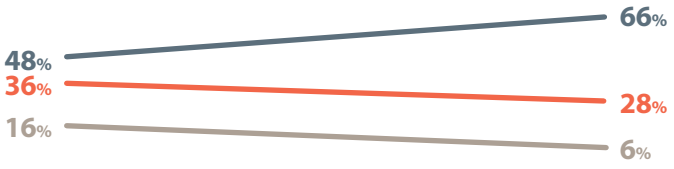

لا نعم لا أعرف / أفضل عدم الإجابة

[1] *المقارنة بين عامي 1999 و2016 غير ممكنة لأن هذا السؤال لم يُطرح في الدراسة الأصلية.*

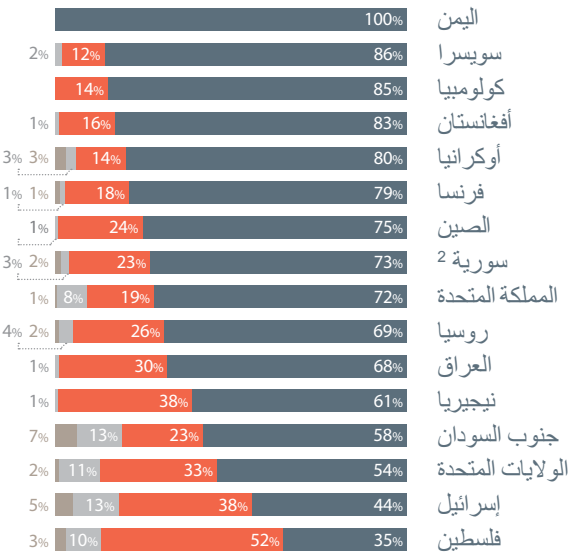

[2] *السوريون في لبنان*

أمر خاطئ جزء من الحرب لا أعرف أفضل عدم الإجابة

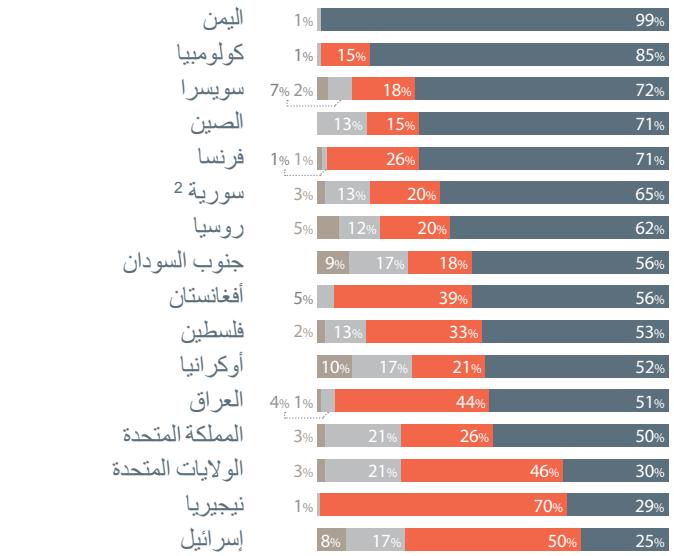

لا نعم لا أعرف أفضل عدم الإجابة

التعذيب

برأيك كيف يؤثر التعذيب على الأشخاص المشتركين به؟

رداً على سؤال حول التأثيرات المختلفة للتعذيب، أقرت الأغلبية الساحقة بأن هناك عواقب من نوع ما. ومن الجدير بالملاحظة أن عدداً كبيراً ممن وجه لهم السؤال قالوا إن التأثير يطال كل من يتعرضون للتعذيب ومن يمارسون التعذيب.

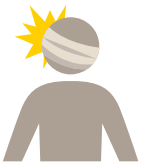

61%
يترك آثاراً جسدية ونفسية على الشخص الذي تلقى التعذيب.

43%
يسلب آدمية الضحايا والأشخاص الذين يقومون بالتعذيب.

40%
يترك أثراً نفسياً على الشخص الذي يقوم بالتعذيب.

31%
يدمر سمعة المجتمع.

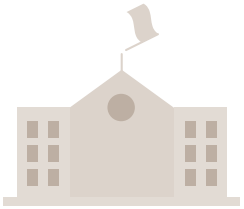

27%
يضعف مكانة نزاهة النظام السياسي للمجتمع.

4%
ولا واحد من أعلاه

4%
أفضل عدم الإجابة

هل سيتغير رأيك إذا علمت أنه تم اعتبار التعذيب أمراً غير قانوني منذ أن تم منعه من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والتي تم التصويت عليها بواسطة 159 دولة من ضمنها بلدك؟*

حتى بعد أن علموا أن التعذيب محظور بموجب القانون، ما يزال نحو 60٪ ممن شملتهم الدراسة يعتقدون أن تعذيب مقاتل عدو أمر مقبول في بعض الأحيان أو مقبول دائماً.

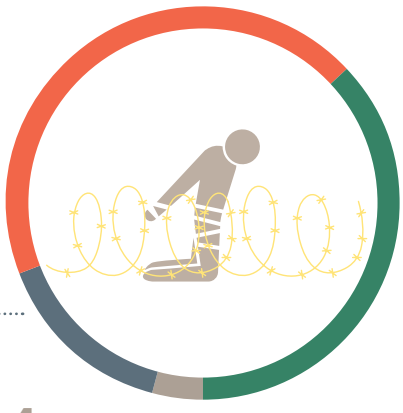

37%
نعم، لم أكن أدرك أن دولتي وافقت على حظر التعذيب

44%
كلا، لا أزال أعتقد أن التعذيب مقبول في بعض الأحيان

15%
كلا، أعتقد أن التعذيب دائماً ما يكون مقبولاً. إنه جزء من الحرب

4%
أفضل عدم الإجابة.

** لم يُطرح هذا السؤال إلا على الذين أجابوا بأنه من المقبول تعذيب المقاتلين الذين يقعون في الأسر.*

الهجرة

إذا تم احترام قانون الحرب بصورة أفضل بواسطة المقاتلين، هل تعتقد أن المدنيين سيكونون أقل ميلاً للفرار من بلدانهم؟

يعتقد أكثر من ثلثي من أجابوا على هذا السؤال أن المدنيين سيكونون أقل ميلاً للفرار من بلدانهم. وهذا الرقم أعلى بكثير في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة.

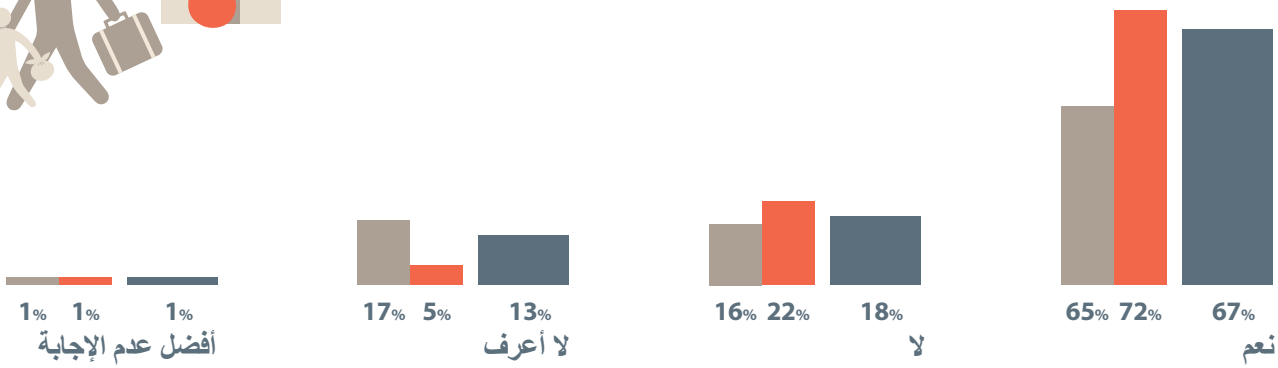

هل ترغب أن ترى مساعدة إنسانية أكثر من بلدك لمساعدة الناس الذين هربوا من بلدانهم نتيجة للصراع؟

بشكل إجمالي، يود أكثر من 50٪ ممن أجابوا على هذا السؤال أن يروا مزيداً من المساعدة. غير أن هناك تباين كبير بين النتائج الواردة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا، حيث يفضل 46٪ فقط تقديم المزيد من المساعدة عندما يتعلق الأمر بالهجرة، والنتائج الواردة من البلدان المتضررة من النزاعات، حيث يعتقد 79٪ من الناس أنه يجب تقديم المزيد من المساعدة.

إذا احترمت قواعد الحرب، فإن عدداً أقل من الناس سيهربون من بلدانهم.

Sy Dabbaken/ICRC

التدخل السياسي

بالمستقبل، هل تريد أن ترى تدخلاً سياسياً أكثر أو أقل من المجتمع الدولي من أجل المساعدة على إيقاف انتهاكات قوانين الحرب؟

هناك نسبة أعلى بكثير ممن شملتهم الدراسة في عام 2016 في البلدان المتضررة من النزاعات تريد أن ترى تدخلاً سياسياً أكثر للمساعدة في إيقاف انتهاكات قوانين الحرب. إلا أنه بصفة عامة، انخفضت بشكل ملحوظ نسبة من يؤيدون مزيداً من التدخل السياسي منذ عام 1999.

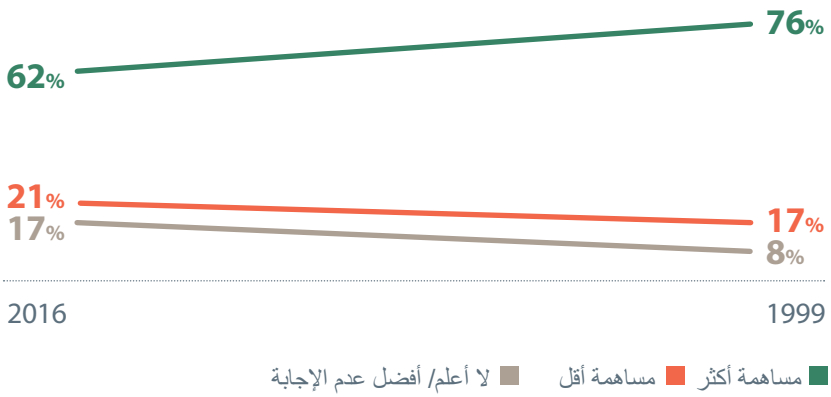

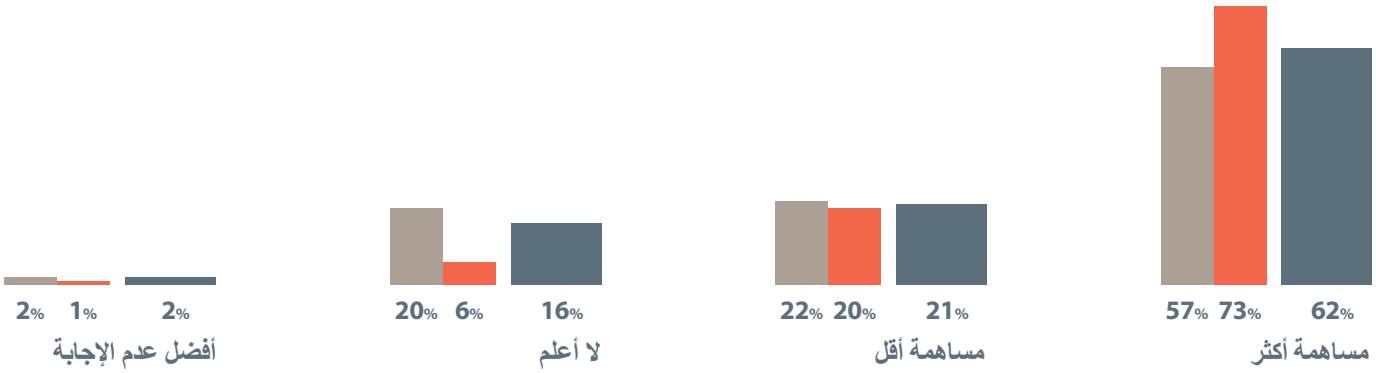

تقليص أعداد الضحايا

إليك قائمة من الطرق المختلفة لتقليص أعداد ضحايا الحرب. قيِّم كل خيار أدناه على مقياسٍ مكون من خيارات «غير مهم جداً - مهم إلى درجة قليلة - مهم إلى حد ما - مهم جدا»

وينعكس الخياران «مهم جداً» و«مهم إلى حد ما» في النسب المئوية التالية.

74%

زيادة فاعلية القوانين والأنظمة التي تحد مما يمكن أن يفعله المقاتلون في الحرب.

74%

زيادة عمليات المساءلة على الأعمال الوحشية من خلال المحاكم الدولية.

71%

زيادة دقة الأسلحة للحد من الخسائر غير المقصودة.

69%

زيادة التغطية الإعلامية لهذه الحروب بحيث يتم فضح الأعمال الوحشية.

58%

تقليص عدد الأسلحة المتاحة للجنود والمقاتلين في العالم.

ويعتقد نحو ثلاثة أرباع من أجابوا على هذا السؤال أن زيادة فعالية قواعد الحرب والمساءلة من خلال المحاكم الدولية تساعد على تقليص عدد ضحايا الحرب. وفي المقابل، عندما سئلوا كيف يتأثر سلوك المقاتلين أو ما الذي يؤثر فيه، جاء تقييمهم للتهديد بالعقاب من قبل المحاكم الدولية باعتباره العامل الأقل تأثيراً. واعتُبر القادة العسكريون وزملاء المقاتلين الأكثر تأثيراً عندما يتعلق الأمر بسلوك المقاتلين.

من القائمة أدناه، من أو ما هو الشيء الذي يؤثر على سلوك المقاتلين في أوقات الحرب؟ قيم كل خيار أدناه على مقياس مكون من خيارات «لا يوجد تأثير - تأثير ضعيف - تأثير قوي - تأثير قوي جداً».

وينعكس الخياران «تأثير قوي جداً» و«تأثير قوي» في النسب المئوية التالية.

81%

القادة العسكريون

67%

الزملاء المقاتلون

55%

قادة المجتمع

55%

الزعماء الدينيون

50%

التهديد بالعقاب بواسطة المحاكم الدولية

50%

التهديد بالعقاب بواسطة المحاكم الوطنية

يمكن لاحترام قواعد الحرب أن يقلص عدد الضحايا.

J. Arredondo/ICRC

قـوانين الحــرب واضحـة

بشأن التعذيب
يحظر التعذيب وجميع أشكال سوء المعاملة حظراً تاماً بموجب المعاهدات الدولية والقانون العرفي. وينطبق هذا الأمر على كل دولة وعلى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة. وليست هناك استثناءات، أياً ما كانت الظروف. وتتأثر مجتمعات محلية بأكملها جراء الآثار العميقة للتعذيب على المجتمع، وخاصة عندما يفلت مرتكبوه من العقاب، ما يولد الكراهية ويؤدي إلى دوامة من العنف. وفوق ذلك، تبين البحوث أن استخدام العنف لا يجدي، إذ عادة ما لا تكون «المعلومات» التي يتم الحصول عليها موثوق بها.

بشأن الرعاية الصحية
لكل شخص الحق في الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، بغض النظر عن الطرف الذي ينتمي إليه أو انتمائه السياسي أو غيره من الانتماءات. وتُعد الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية، والمرافق والمركبات الطبية غير قانونية بموجب قوانين الحرب. ويجب ألا يكون العاملون في مجال الرعاية الصحية محلاً للاستهداف بسبب تقديمهم الرعاية الصحية للمرضى والجرحى من الطرف المعادي. فالطبيب الذي يعالج عدوك ليس عدواً لك. ويجب تقديم الرعاية الطبية المناسبة لأي شخص جريح أو مريض.

بشأن المدنيين
يُحظر الاستهداف المتعمد للمدنيين، وكذلك الهجمات دون تمييز ضد المدن والقرى المأهولة بالسكان. ويجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين ومنازلهم، أو تدمير سبل عيشهم، مثل مصادر المياه، والمحاصيل، والثروة الحيوانية وغيرها. وللمدنيين الحق في تلقي المساعدة التي يحتاجونها، ويُحظر استهداف عمال الإغاثة والعاملين في المجال الطبي.

بشأن الهجرة
الناس في البلدان المتضررة من النزاعات لا يفرون من ديارهم من تلقاء أنفسهم. فثمة علاقة مباشرة بين الانتهاكات الصارخة لقوانين الحرب والنزوح القسري. وينبغي أن تكون سياسات الهجرة مثل السياسات الإنسانية، أي تقوم على مبدأ الإنسانية. ويحتاج المهاجرون الذين يكونون عرضة للمخاطر مساعدة خاصة، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو المصطلح المستخدم للإشارة إليهم. وينبغي أن يكون احتجاز المهاجرين هو الملاذ الأخير، ويجب على الدول احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية (إذ ينبغي ألا يُعاد أي شخص إلى مكان ما حيث تتعرض حقوقه الأساسية للتهديد).

J. Zocherman/ICRC

إن الطريقة التي يُعامل بها الناس في النزاعات المسلحة مهمة ويمكن أن تؤثر على الطريقة التي تتعافى بها المجتمعات المحلية بمجرد انتهاء القتال.

منهجية الدراسة

يعكس استطلاع الرأي عن الناس حول الحرب 2016 وجهات نظر الناس في 16 بلداً. وهو ليس دراسة أكاديمية، وإنما هو مؤشر لما يعتقد الناس في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة وفي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسويسرا حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالحرب.

- أجريت الدراسة في 16 بلداً في الفترة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2016 عبر شبكة الإنترنت، والمقابلات الشخصية، والمقابلات عبر الهاتف بمساعدة الكمبيوتر مع نحو 800 أو 1000 أو 5000 شخص تراوحت أعمارهم بين 18 عاماً إلى 70 عاماً، واعتمدت المنهجية المتبعة، والتوقيت، وحجم العينة على البلد المعني.
- استخدمت عينات عشوائية في 15 بلداً. ونظراً للاعتبارات الميدانية، لم يتم إجراء الدراسة في سورية. وبدلاً من ذلك، كان المشاركون سوريين يعيشون في لبنان. واستعان شريك مؤسسة وين/غالوب إنترناشيونال المحلي في لبنان بقاعدة بيانات منصة البحث «سيد» والعينات التراكمية لتحديد أماكن وجود السوريين في لبنان حتى تشملهم الدراسة.
- تم ترجيح النتائج لضمان عينة تمثل السكان قيد البحث.
- تم تقريب الأرقام الواردة، وقد لا يتوافق مجموعها في الرسوم البيانية والجداول (استناداً إلى الأرقام الفعلية قبل التقريب) مع الإضافة اليدوية للأرقام المقربة.
- النتائج التي تشير إلى فروق ذات دلالة ومهمة إحصائياً (التي اختُبرت على أساس حسابات النسبة وحجم العينة) موضحة في النص المصاحب للعرض المصور للبيانات.
- يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن المنهجية المتبعة، على سبيل المثال، استطلاع الرأي الكامل الخاص بالدراسة، وأحجام العينات، والمنهجية والمواقع لكل دولة على موقع www.icrc.org/ar/peopleonwar.

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم. وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وقد تمخّضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

4291/004 12.2016

ICRC